مجتمع

تونس: الجيش يساعد في التحصين ضد كوفيد-19

مع مواجهة تونس أسوأ تفشّ لفيروس كورونا الجديد منذ ظهوره في البلاد، يزداد الضغط على المستشفيات والنظام الصحي الذي يعاني بالفعل، فيما أُجبرت مناطق عدّة على العودة إلى الإغلاق. بالتالي، قرّرت الحكومة التونسية استنفار القوات المسلحة للمشاركة في عمليات تحصين الناس في وجه الفيروس، في المناطق التي تعاني من أسوأ معدّلات الإصابة وفي المناطق ذات معدّلات التحصين المنخفضة. كذلك، سوف يرسل الجيش مروحيات إلى المناطق الجبلية لنقل اللقاحات المضادة لكوفيد-19 إلى القرى النائية. (أسوشييتد برس)

القنّب زُرع للمرة الأولى قبل 12 ألف عام في الصين

كشفت دراسة نشرتها مجلة «ساينس أدفانسز» العلمية، أنّ الإنسان زرع القنّب للمرّة الأولى في الصين قبل نحو 12 ألف عام، استناداً إلى تحليل جينومات نباتات من كلّ أنحاء العالم. ولاحظت أنّ لا أبحاث كافية عن التاريخ الجينومي لزراعة الإنسان للقنّب مقارنة بما يتوفّر من أبحاث حول أنواع أخرى من المزروعات، والسبب يكمن في القيود القانونية. وأوضحت أنّ تهجين القنّب المزروع (ساتيفا) يعود إلى منطقة وحيدة هي شرق آسيا، خلافاً للرأي المعتمد على نطاق واسع بأنّ مركز تهجين القنّب هو آسيا الوسطى. (فرانس برس)

ماليزيا: مزارعون يعانون وسط كورونا

تقدّم مزارع الشاي في مرتفعات كامرون هايلاندز الخضراء في ماليزيا مشهداً يقطع الأنفاس، لكنّ المزارعين الماليزيين يعانون الأمرَّين من جرّاء تفشّي فيروس كورونا الجديد في البلاد، بسبب نقص اليد العملة وغياب السيّاح. وتُعَدّ كامرون هايلاندز أحد المصايف الجبلية المتعددة التي أُنشئت في عهد الإمبراطورية البريطانية ليلجأ إليها المستعمرون في أثناء الحرّ الشديد. وهي تقع إلى شمال العاصمة كوالالمبور في ولاية باهانغ (دار المعمور) وتضمّ عدداً من مزارع الشاي، فضلاً عن أخرى تضمّ مزروعات لا يناسبها المناخ الحار. تعكس مزرعة «كامرون بهارات بلانتايشن» التي تضمّ 240 هكتاراً من مزارع الشاي الصعوبات التي تواجه القطاع برمته. فعدد السيّاح الذين يزورونها انخفض بشكل هائل، لذا اضطر القائمون عليها إلى إقفال متجرَين كانا يستقبلان الزائرين ويدرّان عائدات لا يُستهان بها. ويؤكد مدير المزرعة فرنسيس كزافييه، أنّ أكثر ما أثّر سلباً في أعماله، نقص اليد العاملة، فهذه المهام الشاقة لا تجذب الماليزيين. يُذكر أنّ العمّال يأتون عادة من الخارج، لكنّ القيود المفروضة على التنقّل بين الحدود تمنع حركة هؤلاء. يضيف كزافييه: «إذا لم يصبح عدد العمّال لدينا كافياً، فلن نتمكن من التقيّد بالجدول الزمني للإنتاج، وسيؤثّر ذلك حتماً بحجم أعمالنا». كذلك، لا بدّ من الاستعداد لفترة ما بعد الأزمة، عندما تزداد الطلبيات ويعود السيّاح.

(فرانس برس)

(محمد رصفان/ فرانس برس)

الكويت: تخوف من «عسكرة المجتمع»

الكويت ـ **خالد الخالدي**

يتخوف ناشطون كويتيون من ظاهرة يصفونها بعبارة «عسكرة المجتمع»، وترتبط بتعمّد وزارة الداخلية أخيراً نشر شرطيين ورجال أمن مدججين بكامل أسلحتهم أمام أبواب المؤسسات الخاصة والمجمعات التجارية، بحجة التأكد من عدم دخول أي شخص لم يحصل على لقاح مضاد لكوفيد-19 هذه الأماكن، وذلك تنفيذاً لقرارات اللجنة الصحية في مجلس الوزراء. كما يتخوف الناشطون من قرار آخر أصدره وزير الداخلية قضى بمنح الشرطيين صلاحية إطلاق النار في حالات محددة تخضع لتقديرهم. ورغم تأييد الناشطين الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى إجبار الناس على تلقي اللقاح في أسرع وقت، لكن مظاهر العسكرة وتزوّد أفراد الأمن بكل عتادهم العسكري أثناء وجودهم في المؤسسات الخاصة والمجمعات التجارية تزيد هواجسهم. وكان وزير الداخلية تامر علي الصباح قد أعاد العمل بقرار مجمّد يمنح عناصر الأمن صلاحيات إطلاق النار على مشبوهين «كوسيلة للدفاع عن النفس»، إثر قتل شاب سوري والدته طعناً، ثم بالطريقة ذاتها شرطياً حاول توقيفه في الشارع. وعقب ذلك سرق القاتل سلاح الشرطي، ثم اشتبك مع قوة التدخل السريع التابعة لوزارة الداخلية داخل مزرعة اختبأ فيها على الحدود الكويتية - السعودية. وبعد هذا الحادث، اتخذت الشرطة إجراءات إضافية، وكثفت انتشارها ودورياتها، وعمليات توقيف مخالفي القوانين وضوابط المرور والإقامات، رغم أن النتائج الأولية للتحقيقات كشفت أن قاتل الشرطي كان مصاباً باضطرابات نفسية.

يقول الناشط محمد المشعان، لـ «العربي الجديد»: «أصبح قرار نشر أفراد أمن مدججين بأسلحتهم، الحل الناجع لكل شيء بالنسبة إلى مجموعة معينة داخل إدارة الدولة، ويطبق للأسف بعد كل أزمة تواجهها البلاد، مثل حوادث القتل أو التحرش أو غيرها». ويعتبر المشعان الذي يعد دراسة عن التحولات في عمل الشرطة الكويتية، أن «وزارة الداخلية تنفذ جولات استعراضية وأمنية بعد كل شجار يحدث داخل المجمعات التجارية، وتنشر شرطيين مدججين بأسلحتهم رغم وجود شركات أمن تدير هذه المجمعات، ويحمل أفرادها عتاداً كافياً لتعطيل أي شجار ووضع حد له. وأعتقد بالتالي بأن نشر الشرطيين يعكس تطلعاً كبيراً لإعادة صورة متخيلة عن دولة الهيبة المطلقة التي تؤدب جميع من يتطاول على السلم العام».

وكان لافتاً تصريح وزير الداخلية الشيخ تامر علي الصباح، على هامش زيارته قبل أيام شرطياً نجا من حادث طعن نفذه أحد المارة، بأن «الشوارع مليئة بمجانين، لذا سنتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية الشرطيين». ويقول مسؤول أمني رفيع، فضل عدم كشف اسمه، لـ «العربي الجديد»: «نتفهم مخاوف مواطنين كثيرين من تزود الشرطيين بأسلحة ثقيلة لدى وجودهم في الشوارع، وتنفيذهم عمليات انتشار دائمة وكثيفة، لكن كيف يمكن أن نواجه الانفلات الأمني، وتزايد حوادث الطعن، فهناك مدمنو مخدرات ومرضى نفسيون لا يعلم أحد درجة خطورتهم، حتى أفراد عائلاتهم، ويتورطون في إشكالات يطعنون فيها بعضهم البعض وشرطيين أيضاً. ونحن مقتنعون بأنه لو حصل أي انفلات أمني بسيط لوقعت الأسلحة في أيديهم، واستخدموها لقتل الشرطيين يومياً».

ويؤكد المسؤول الأمني أن «جهاز الشرطة يتمسك بحماية أفراده، ولن يتردد في اتخاذ أي إجراء لحماية المجتمع»، مشدداً على أنه «عندما تزداد جرائم الطعن نتهم بالتراخي في التعامل مع الأمن، ونطالب بعدم الخضوع لضغوط سياسية، والضرب بيد من حديد، علماً أننا لا نستجيب لأي ضغط سياسي. في المقابل، نتهم لدى تشديدنا إجراءات الأمن في البلاد ونشرنا عدداً كبيراً من الشرطيين حتى في كل زاوية بأننا نعسكر المجتمع». ويسأل: «هل نعسكر المجتمع فعلاً عندما نعطي الشرطيين صلاحية استخدام السلاح الذي يحملونه للدفاع عن أنفسهم، أو عندما نحاول أن نطمئن المواطنين والمقيمين عبر نشر أفرادنا في كل مكان؟ الحقيقة أنني لا أعلم من أين تأتي هذه الأفكار الحالمة من قبل بعض الشبان».

وتقول الناشطة شيخة العلي لـ «العربي الجديد» إنه «من الضروري السعي إلى معالجة الثنائية المتمثلة في أسلوبَي تفكير يختلفان بين نحن أي الشرطيين، وهم أي المواطنين، والتي ستتسبب في نهاية المطاف في كوارث كبيرة. الشرطيون حتى الآن جزء من المجتمع، لكن تكرار نشرهم بشكل مبالغ فيه يعني فصلهم عن واقع مجتمعهم، وتصويرهم كأقلية تواجه مشكلات مع المدنيين».

لا حلّ بالعنف نفسه

يرى الباحث الاجتماعي في جامعة الكويت، خليل خالد، أن «وزارة الداخلية تحاول الهروب من مسؤوليتها عبر نشر عناصرها في كل مكان، والمساهمة في زيادة العنف من دون درس التغيرات الاجتماعية الكبيرة والتي زادت حوادث العنف ضد المدنيين والشرطيين». يضيف أن «التجارب الناجحة في محاربة العنف أثبتت أن لا حل بالعنف نفسه».

تحقيق

جرائم السويد

قسوة حياة الضواحي وسوداويتها

في بداية يوليو/ تموز، نُكّس العلم السويدي وكانت دقيقة صمت حداداً على شرطي سقط على يد فتى من أصول مهاجرة في إحدى ضواحي غوتنبرغ، فيما أعاد مقتله فتح السجال حول الجريمة المنظمة

ناصر السهلي

تعيش مدينة غوتنبرغ جنوبي السويد «حالة حزن» كما تصفها الصحافة المحلية والمتخصصون في مجال الدمج. ففي ضاحيتها بيسكوبسغاردن التي تضمّ نحو 30 ألف نسمة، سقط ضابط شرطي سويدي قتيلاً برصاص فتى في السابعة عشرة من عمره في الأوّل من يوليو/ تموز الجاري، لتعيد هذه الجريمة السجال المجتمعي والسياسي والأمني حول «قسوة وسوداوية حياة الضواحي». وتتصدّر البلاد عمليات القتل في أوروبا، لا سيّما بسبب احتراب عصابات يغلب عليها طابع الهجرة وتستهدف تحديداً مجتمعات محلية من أصول لاجئة ومهاجرة في مدن السويد.

في ضاحية بيسكوبسغاردن، تهيمن عصابتان من أصول مهاجرة، فتحيل حياة السكان إلى «جحيم لا يطاق» بحسب ما يشكو محمود عمر الذي يقيم فيها منذ 35 عاماً. ويصف عمر لـ«العربي الجديد» هذا الواقع، من دون أن يحاول إخفاء فزعه من الآتي، قائلاً «أنت أمام عصابات مراهقين لا يقيمون وزناً لا للقيم الاجتماعية ولا للقوانين. هؤلاء يتحاربون على المناطق». ويوضح الرجل الذي أغلق متجره قبل سنوات طويلة، أنّ «ما يجري ليس فقط صراعاً على سوق الممنوعات، تحديداً المخدرات، بل يشمل الأمر فرض إتاوات على المحلات التجارية التي يملكها أشخاص من الخلفية الإثنية ذاتها». يضيف عمر أنّ «الاحتراب بمعناه الحرفي يعني قتلاً بالرصاص أو بتفجير عبوات، والحادثة الأخيرة الذي أودت بحياة ضابط سويدي أمام زميلته ليست سوى قمة جبل الجليد».

ويروي شهود عيان ما جرى مساء ذلك اليوم، فقد أطلق فتى يافع النار من مسدس قبل أن يفرّ، مستهدفاً منافسين لعصابته من دون إصابة أيّ منهم. وبعد حضور ضابطي شرطة على متن دراجتَين ناريّتَين مخصصتَين لشرطة تلك الضاحية واستماعهما إلى شهود، عاد الفتى ليطلق النار فيقتل على الفور أحد الضابطين البالغ من العمر 33 عاماً، الأمر الذي شكّل مذاك الحين حالة صدمة إضافية محلياً وفي كلّ أرجاء السويد. في نهاية الأسبوع الماضي، أعلنت الشرطة السويدية اعتقال الفتى لتبيّن أنّه من أصحاب السوابق. فهو حاول استخدام سكين في السابق لتهديد حياة أكثر من شخص بالذبح، كذلك هو لا يبالي بالدراسة، وقد حُكم عليه مدّة عام في إصلاحية للقصّر عندما لم يكن قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره. وعندما أطلق سراحه، عاد إلى حضن العصابات وتزوّد بسلاح ناري أودى في النهاية بحياة الضابط الشرطي. وأثير السكان إلى «جحيم لا يطاق» بحسب ما يشكو محمود عمر الذي يقيم فيها منذ 35 عاماً. ويصف عمر لـ«العربي الجديد» هذا الواقع، من دون أن يحاول إخفاء فزعه من الآتي، قائلاً «أنت أمام عصابات مراهقين لا يقيمون وزناً لا للقيم الاجتماعية ولا للقوانين. هؤلاء يتحاربون على المناطق». ويوضح الرجل الذي أغلق متجره قبل سنوات طويلة، أنّ «ما يجري ليس فقط صراعاً على سوق الممنوعات، تحديداً المخدرات، بل يشمل الأمر فرض إتاوات على المحلات التجارية التي يملكها أشخاص من الخلفية الإثنية ذاتها». يضيف عمر أنّ «الاحتراب بمعناه الحرفي يعني قتلاً بالرصاص أو بتفجير عبوات، والحادثة الأخيرة الذي أودت بحياة ضابط سويدي أمام زميلته ليست سوى قمة جبل الجليد».

ويروي شهود عيان ما جرى مساء ذلك اليوم، فقد أطلق فتى يافع النار من مسدس قبل أن يفرّ، مستهدفاً منافسين لعصابته من دون إصابة أيّ منهم. وبعد حضور ضابطي شرطة على متن دراجتَين ناريّتَين مخصصتَين لشرطة تلك الضاحية واستماعهما إلى شهود، عاد الفتى ليطلق النار فيقتل على الفور أحد الضابطين البالغ من العمر 33 عاماً، الأمر الذي شكّل مذاك الحين حالة صدمة إضافية محلياً وفي كلّ أرجاء السويد. في نهاية الأسبوع الماضي، أعلنت الشرطة السويدية اعتقال الفتى لتبيّن أنّه من أصحاب السوابق. فهو حاول استخدام سكين في السابق لتهديد حياة أكثر من شخص بالذبح، كذلك هو لا يبالي بالدراسة، وقد حُكم عليه مدّة عام في إصلاحية للقصّر عندما لم يكن قد تجاوز الخامسة عشرة

هنا سقطت ضحيّتان في إطلاق نار في غوتنبرغ قبل مدّة (فرانس برس)

البلدان الأوروبية رقماً يتراوح ما بين صفر وأربعة أشخاص لكل مليون نسمة، كضحايا قتل احتراب عصابات، وتتّضح بذلك فداحة المشهد العنفي في البلاد.

والفتى مرتكب الجريمة الأخيرة، يمثّل عيّنة في إطار ظاهرة التسرّب المدرسي المسجّل في الضواحي التي يسكنها مهاجرون في جنوب السويد. فهو، بحسب وصف السلطات، ظلّ على مدى سنوات، قبل أن يبلغ السابعة عشرة من عمره، ينتهج «سلوكاً مخالفاً للمعايير. فعندما كان في الصف التاسع، حمل سكيناً، ضغطها على رقبة زميل له مهدداً إياه بالقتل (على سبيل المثال). وفي عام 2019، وصل إلى السنّ التي تسمح بمحاكمته كحدث، وعلى الرغم من ذلك استمرّ في ممارساته وأربعة أشخاص لكل مليون نسمة، كضحايا قتل احتراب عصابات، وتتّضح بذلك فداحة المشهد العنفي في البلاد.

والفتى مرتكب الجريمة الأخيرة، يمثّل عيّنة في إطار ظاهرة التسرّب المدرسي المسجّل في الضواحي التي يسكنها مهاجرون في جنوب السويد. فهو، بحسب وصف السلطات، ظلّ على مدى سنوات، قبل أن يبلغ السابعة عشرة من عمره، ينتهج «سلوكاً مخالفاً للمعايير. فعندما كان في الصف التاسع، حمل سكيناً، ضغطها على رقبة زميل له مهدداً إياه بالقتل (على سبيل المثال). وفي عام 2019، وصل إلى السنّ التي تسمح بمحاكمته كحدث، فأسرتها هاجرت من المغرب بحثاً عن عمل. وتتذكر في حديثها إلى «العربي الجديد» أنّ «بيسكوبسغاردن كانت مكاناً جيداً مع شقق كبيرة لأسرنا وملاعب جمعت الأطفال من مختلف الجنسيات، ومحلات تجارية ومحلات لحوم حلال. ومع مرور السنين، صار الواقع كئيباً بسبب الخشية على الحياة ومستقبل الأبناء الذين يكبرون في ظلّ ما تفرضه العصابات من خطر علينا جميعاً».

وما تذكره أمّ سعيد هو تحديداً ما خرج به المجلس الوطني السويدي لمنع الجريمة (برا) في تقرير حديث له عن حصيلة سنوات العنف في غوتنبرغ، علماً أنّ العنف لا يطاولها وحدها. فالأمر يتكرر في مالمو وفي عموم مناطق الجنوب السويدي، وضواحي العاصمة استوكهولم. بالنسبة إلى المجلس، فإنّ المدينة تشهد سنوياً مقتل نحو 18 شخصاً تراوحت أعمارهم ما بين 20 عاماً و29، ما يضعها في مقدّمة المناطق الأوروبية الأكثر حصداً للضحايا في كلّ مليون نسمة. و18 شخصاً لكلّ مليون يقابله في معظم

30,000

نسمة، معظمهم من أصول مهاجرة ولاجئة، يعيشون في بيسكوبسغاردن، ضاحية غوتنبرغ

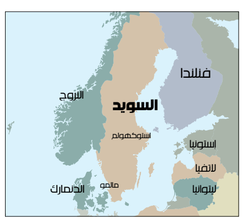

عائلة فلسطينية فرّقها الاحتلال

بين غزة والضفة الغربية مسافات وقصص حرمان بين عائلات مشتتة في البلد الواحد الذي يظل حجم معاناة اهله كبيراً مع الاحتلال واجراءاته

غزة ـ **امجد ياغي**

تقيم نيفين أبو غرقود (38 عاماً) بشكل مؤقت مع أسرتها ووالديها من عائلة أبو حجير في قرية جحر الديك، شرقي مدينة غزة، لأن عائلتها المؤلفة من زوجها وأربعة أبناء، هم الفتاة ملك (17 عاماً) وأحمد (15 عاماً) وعماد (14 عاماً) ومحمد (13 عاماً) موجودة في الضفة الغربية، ولا يوجد معها من أبنائها إلا أمير (6 أعوام)، ولا تستطيع لمّ شمل عائلتها، ما جعلها تعيش فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، وما بعده في ظل صعوبات كبيرة زادها ابتعادها عن أبنائها.

تزوجت نيفين قبل 17 عاماً من سامي أبو غرقود (42 عاماً) المتحدر من مدينة قلقيلية. لكن الأخير انتقل بعد فترة من الزواج للسكن في بلدته من أجل تسهيل وصوله إلى مكان عمله، علماً أنه كان يعمل بائع ملابس وعطور في غزة.

وبقيت نيفين في غزة على أمل أن يستقر عمل زوجها ومسكنه في قلقيلية. لكن حصار إسرائيل لغزة عام 2007 غيّر تفاصيل كثيرة في حياة الأسرة. واليوم لا تمنح إسرائيل نيفين تصريحاً للانضمام إلى زوجها.

أمير الذي وُلد خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في 19 أغسطس/ آب 2014 لم يرَ والده حتى اليوم، علماً أن الأخير كان يأتي الى غزة قبل عام 2007 عبر معبر رفح المحاذي للحدود مع مصر، والذي يدخله بعد رحلة سفر تشمل الأردن ثم مصر، ثم يعود أدراجه بالطريقة ذاتها، لأنه مسجل في مدينة قلقيلية بالهوية الفلسطينية. ثم تغيّر كل شيء بعد عام 2007، إذ زار زوجته للمرة الأخيرة في غزة عام 2010، قبل أن يطلب عام 2013 من مكتب الشؤون المدنية في غزة نيل تصريح يسمح بقدوم زوجته إلى الضفة الغربية، والذي وافق على الطلب فسافرت مع طفليها محمد وعماد، في حين أبقت ملك وأحمد مع والديها، لأن المكتب رفض سفرهما. وفي عام 2014، اعتُقل الزوج سامي بسبب مكوثه داخل إسرائيل بلا تصريح، وحُكم عليه بالسجن عاماً ونصف العام شهدت السماح لنيفين بزيارته مرة واحدة فقط عام 2015.

تعلّق نيفين: «أمضيت أياماً صعبة خلال حملي بأمير. انتظرت ولادته فحصل العدوان الإسرائيلي ولم يوجد زوجي معي. عانيت من الألم ما قبل الولادة، والخوف من أصوات قصف الطائرات والصواريخ. اعتقدت بعد العدوان الثاني أن ظروف غزة ستتحسن، لكنها زادت سوءاً، حتى إنني عشت ظروفاً أكثر صعوبة خلال العدوان الأخير هذه السنة».

وحاول الزوجان عام 2017 الانتقال للعيش في الضفة الغربية، في ظل تدهور الوضع الاقتصادي في غزة وانعدام الأمان، ونجحا في نقل أولادهما الأربعة الكبار إلى قلقيلية. لكن نيفين لم تستطع مرافقة أبنائها الأربعة لأن العنوان المسجل في هويتها، وهو غزة، لا يسمح بدخولها الضفة الغربية عبر حاجز الملك حسين. ولاحقاً قدمت 5 تصاريح للزيارة وتغيير عنوان سكنها، من دون أن تنال موافقة الإسرائيليين الذين أخبروها أن الطلب معلّق، وهو ما تعتبره «أسلوباً استفزازياً تجاه سكان غزة، خصوصاً أنني لا أشكّل كامرأة أي خطر، ولا أريد إلا أن ألتحق بأسرتي».

يواجه أبناء نيفين مواقف كثيرة تتطلب وجودها إلى جانبهم. فقبل عام تعرض محمد لحرق عندما كان يسكب ماء ساخناً، وكان لوحده مع شقيقته ملك، فاتصلا بها في غزة، قبل أن تهاتف بدورها جيران منزل زوجها كي يسرعوا إلى إغاثة ابنها. وهذا الموقف جعل نيفين تبكي وتحزن كثيراً. يقول الزوج سامي: «تراجع المستوى التعليمي لابنتي ملك التي تحتاج إلى والدتها، بعدما كانت متفوقة في غزة، هي التي تهتم بالمنزل وتقوم برعاية أشقائها. وأكثر ما يزعجني أنني لم ألتق ابني أمير الذي لا يعرفني إلا عبر اتصال الفيديو. نعيش في بلد يحظى باعتراف دول كثيرة في العالم، لكن لا يمكن تجاوز مسافات تفصل بيننا لأننا تحت الاحتلال». يضيف: «أولادي متعلّقون بأمهم كثيراً. وأنا أحاول جمع المال لتأمين مستقبل أفضل لهم في فلسطين. يتحدّثون عبر الهاتف مع أمهم يومياً. أسمع منهم كلمات اشتياق، وأتمنى أن أشاهد زوجتي أمامي يوماً، وأن نعيش في أمان في الضفة الغربية».

عاش أبناء نيفين ظروفاً صعبة خلال العدوان الإسرائيلي الأخير. في بعض اللحظات كان اتصال الإنترنت ينقطع عن منزل جدهم، ويحاولون التواصل على الهواتف التي كانت مغلقة مرات، ما أقلقهم كثيراً. تقول ملك عبر محادثة فيديو أجريت مع والدتها خلال الحديث مع «العربي الجديد»: «خلال العدوان الأخير كنت أبكي في كل لحظة. كنت أريد أمي فقط. في الأعياد وفي شهر رمضان أرى الجميع من حولي مسرورين فرحين، بينما أنطوي على نفسي، وأحسّ برغبة في البكاء. أنا في أمسّ الحاجة إلى أمي فالهاتف لا يلبّي كل الاحتياجات، وأمي لا تؤذي أحداً كي لا تسمح إسرائيل بدخولها إلى الضفة».

الصال مصوّر مع ابنتَيه من أبنائها في الضفة (العربي الجديد)

مع ولدها أمير في غزة (محمد الحجار)

في خلال الأعوام الماضية رغبة الناس في الانتقال إلى مناطق لا تشهد تهميشاً وفوارق الطبقية، مثلما تفيد دراسة حديثة أعدّت في العام الجاري حول «الفوارق الاقتصادية في السويد». وتشير تلك الدراسة إلى أنّه في حين احتاجت السلطات في عام 1990 إلى نقل نحو 27 في المائة من سكان ضواحٍ فقيرة من أصحاب المداخيل المنخفضة لتأمين العدالة والتساوي مع أصحاب الأجور المرتفعة، فإن النسبة المئوية لمحتاجي النقل ارتفعت إلى 41 في المائة في عام 2018.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

هيمنة العصابات تحوّل حياة سكان الضواحي إلى جحيم لا يطاق

أعاد مقتل الشرطي فتح السجال حول الجريمة المنظمة في البلاد

«ذا لانسيت» توثق بالتفاصيل إصابات انفجار مرفأ بيروت

وثّقت مجموعة من الباحثين اللبنانيين، في ورقة بحثية نُشرت في مجلة «ذا لانسيت» الطبية، إصابات انفجار مرفأ بيروت وكيفية عمل أقسام الطوارئ، بالنسبة إلى المجموعة فإنّ ذلك مهمّ للتاريخ

جرحى في أحد مستشفيات بيروت يوم انفجار المرفأ (إبراهيم عمرو/ فرانس برس)

بيروت ـ **ملاك مكي**

لا تندمل جراح انفجار الرابع من أغسطس/ آب الماضي، الذي عصف بمدينة بيروت وسكانها. ولا تنسى المدينة إصابات أبنائها، ولا تمحو الذاكرة صور الأجساد المغطاة بالدماء بحثاً عن مستشفى أو إسعاف، سعياً للنجاة من موت بدا قريباً. كان المصابون يُحملون على الأكتاف بحثاً عن أقرب مستشفى. وكانت جروحهم تخاط على أضواء شاشات الهواتف بعدما انقطعت الكهرباء، وهم لا يعرفون من أين تسيل دماؤهم، وكيف أصيبوا وماذا حدث. في ذلك الوقت، تحدثت وسائل الإعلام عن تسجيل أربعة آلاف إصابة.

وبدأت أعداد الوفيات ترتفع ساعة بعد ساعة، لتتجاوز 200 قتيل. لكن، ماذا حدث، فعلاً، في أروقة طوارئ المستشفيات؟ وماذا كانت إصابات الجرحى؟ وكيف تعاملت الطواقم الطبية مع هول الفاجعة؟

وكيف يوثق التاريخ ما جرى في هذا اليوم؟ في الثالث من يوليو/ تموز الجاري، نشرت المجلة الطبية العالمية «ذا لانسيت» والتي تعتبر من أقدم وأهم المجلات الطبية في العالم، ورقة بحثية لمجموعة باحثين لبنانيين من جامعات لبنانية مختلفة، من بينهم رئيس الجامعة الأميركية في بيروت فضلو خوري والبروفسور في الجامعة الأميركية في بيروت أحمد منصور، تظهر مسحاً شاملاً لحالات الطوارئ وتوثق علمياً إصابات انفجار مرفأ بيروت.

احترمت الدراسة المبادئ الأخلاقية لإعلان هلسنكي (مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تحضّ التجارب على البشر، طُوّرت من أجل الرابطة الطبية العالمية) وشملت الدراسة 33 مستشفى ومركزاً طبياً خاصاً، وتسعة مستشفيات حكومية، لا تبعد أكثر من 88 كيلومتراً عن موقع الانفجار، وتم التواصل معها خلال أسبوع على انفجار الرابع من أغسطس. وتشير نتائج الدراسة إلى استقبال 8643 مصاباً في أقسام الطوارئ في 42 مستشفى، مقدرة في الوقت نفسه وصول أعداد الإصابات من جراء الانفجار إلى 14000 إصابة. وبدأت أقسام الطوارئ تشهد اكتظاظاً بعد مرور ساعتين على الانفجار. احتاج 1056 مصاباً للدخول إلى المستشفى، منهم 156 إلى غرف العناية الفائقة، و534 إلى غرف العمليات. وسجلت 93 وفاة في غضون 54 ساعة من الانفجار، ووصل 37 شخصاً متوفياً إلى المستشفيات، في وقت توفي 56 شخصاً في أقسام الطوارئ، ليتجاوز عدد المتوفين بعد مرور شهر على الانفجار مائتين.

وتشير الدراسة إلى أنّ عدد الوفيات، مقارنة بحجم الانفجار وهول الفاجعة، منخفض. وتعزو أسباب انخفاض عدد الوفيات إلى عوامل عدة، وهي سرعة وصول المواطنين إلى أقسام الطوارئ، والعدد الكبير من المستشفيات القريبة، وقصر المسافة بين مكان الانفجار والمستشفيات، وعدم ازدحام السير عند وقوع الانفجار، وتجهيزات المستشفيات الجيدة، وتوفر فرق طبية ملتزمة وعالية المهنية، والخبرة الطويلة للأطقم الطبية في مواجهة الحروب والانفجارات في لبنان منذ عام 1975.

تشير الدراسة إلى أنّ عدد الوفيات منخفض مقارنة بحجم الانفجار

لم تتمكّن المستشفيات من تسجيل كلّ الإصابات بسبب الاكتظاظ

من جهة أخرى، لم يكون بمقدور المستشفيات تسجيل جميع الإصابات بسبب الاكتظاظ. وتقدّر الدراسة عددهم بنحو 3000. كما وفّرت هيئات الإسعاف من جمعية الصليب الأحمر اللبناني، والدفاع المدني اللبناني (جهاز تابع لوزارة الداخلية) وغيرهما، الإسعافات الأولية لأصحاب الإصابات الطفيفة وعددهم نحو 3000 مصاب. وعمد نحو ألف مصاب إلى استشارة أقسام طوارئ أخرى في أيام مختلفة للحصول على مشورة طبية ثانية، بينما نُقل 1000 مصاب من قسم طوارئ إلى آخر للحصول على علاج أفضل.

وكانت معظم إصابات العناية الفائقة في الرئة والدماغ. وشكّل، مثلاً، التعرّض للزجاج المحطم أحد أكثر الأسباب المرتبطة بإجراء عمليات جراحية ومنها كسور الأطراف، أو عطب في الأوتار، أو تمزقات في القرنية. وتلحظ الدراسة ارتفاعاً في إصابات العيون، إذ تم علاج 48 إصابة عين جراحياً إثر انفجار المرفأ، ما سجل السبب الثالث للعمليات الجراحية.

وتشبه هذه المعطيات ما جرى في انفجار في مدينة هالیفاكس الكندية، عام 1917، عندما شاهد المواطنون الحريق قبل ربع ساعة من وقوع الانفجار، ما أسفر عن 592 إصابة في العيون بسبب شظايا الزجاج المحطم. أما الإصابات الأخرى، فنجمت عن وقوع أجسام متساقطة، أو حروق، أو فقدان السمع، أو استنشاق غازات معينة.

إلى ذلك، بدأت علامات الإصابة باضطرابات نفسية مثل الغضب والاكتئاب والتوتر بالظهور بعد مرور نحو خمسة أيام على الانفجار.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني